بن صالح يعد بإعادة السلطة للشعب في أقرب وقت .. وقائد الأركان: للشعب حق شرعي في الاطمئنان على بلاده

الجزائريون ينتفضون ضد رئيسهم «الجديد» ويطالبون بتنحيه فوراً

الشرطة الجزائرية تستخدم خراطيم المياه والغاز المسيل للدموع لتفريق المتظاهرين (رويترز)

عواصم ـ وكالات: انتفض الجزائريون بوجه رئيسهم الجديد «المؤقت»، فور اعلان البرلمان تسمية رئيس مجلس الأمة عبدالقادر بن صالح، رئيسا لفترة انتقالية قد تمتد لفترة تسعين يوما خلفا للرئيس المستقيل عبدالعزيز بوتفليقة.

ونزل الآلاف الى الشوارع، مطالبين برحيل «النظام» برمته، ومرددين بالفرنسية «بن صالح ارحل»، و«ليرحل النظام»، داعين إلى تغيير جذري بعد عقود من هيمنة الدائرة المقربة من بوتفليقة على الحكم.

ونجح المتظاهرون، بعد ساعات من المحاولات، في ارغام رجال الشرطة على فتح الطريق أمامهم للوصول إلى البرلمان رافعين الشعارات الرافضة للرئيس الجديد.

ووصلوا إلى البرلمان حاملين شعاراتهم التي تطالب بن صالح بالتنحي وتقديم الاستقالة فورا.

واعتبر المحتجون خطابه الذي وصفوه بـ«لغة التجاهل»، بأنه استفزاز لملايين الجزائريين الذين أوصلوا رسالتهم له يوم الجمعة الماضي عندما خرجوا يطالبونه بعدم تولي المرحلة الانتقالية.

واستخدمت الشرطة الغاز المسيل للدموع خلال مظاهرات الجزائر العاصمة لتفريق المحتجين. وهي المرة الأولى منذ سبعة أسابيع التي تستخدم فيها الشرطة الغاز المسيل للدموع لتفريق تظاهرة طلاب بهذه الطريقة.

وقال حميد (47 عاما) داخل مقهى قرب البريد في وسط العاصمة الجزائرية «بن صالح يعني بوتفليقة. الناس لا يريدونه. يجب أن نجد نحن أشخاصا يحكمون البلاد».

وأضاف «إذا تم تعيين بن صالح، سنعود الى الشارع بالتأكيد».

ورفعت التظاهرات الحاشدة التي نظمت الجمعة الماضي شعار رفض «الباءات الثلاث»، في إشارة الى عبد القادر بن صالح، ورئيس المجلس الدستوري الطيب بلعيز، ورئيس مجلس الوزراء نور الدين بدوي.

وقالت نور (17 عاما) لفرانس برس قرب مدرستها في الجزائر «بوتفليقة انتهى. ولا نريد بن صالح. الشعب هو من يختار».

وفي اول تعليق بعد اختيار الرئيس الجديد، تعهد قائد اركان الجيش الفريق أحمد قايد صالح بأن يبذل الجيش قصارى جهده لضمان السلام للشعب الجزائري، وذلك مع شروع البلاد في انتقال سياسي.

وشدد على حق الشعب «الشرعي» في الاطمئنان على حاضر بلاده ومستقبلها، لكنه لم يشر الى تعيين بن صالح.

وفي كلمة ألقاها صالح أمام وحدات عسكرية برية وجوية، قال قايد صالح إن «الجيش الوطني الشعبي سيواصل بذل قصارى الجهود الكفيلة بتحقيق ما ينسجم ويتساوق (يتسق) تماما مع حق الشعب الجزائري الشرعي في الاطمئنان الكامل على حاضر بلاده وعلى مستقبلها».

وإزاء رفض الشارع، اقترحت صحيفة «المجاهد» القريبة من السلطات إجمالا إزاحة بن صالح.

وكتبت أمس «هذه الشخصية (...) غير مقبولة ليس فقط من حركة المواطنين التي تطالب برحيلها فورا، إنما أيضا من المعارضة وقسم من ممثلي الأحزاب السياسية التي تشكل الغالبية في غرفتي البرلمان».

وتساءلت ما الذي سيفعله بن صالح في مواجهة الغضب الشعبي؟. «هل سيأخذ علما بالمعارضة القوية ويستقيل ويترك المكان لشخصية أخرى أقل إثارة للجدل لقيادة الفترة الانتقالية القصيرة؟»، أو «سيبقى في مكانه باسم احترام الدستور؟».

وكان البرلمان الذي اجتمع بغرفتيه، مجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني، في قصر الأمم بنادي الصنوبر في العاصمة قد أخذ «علما بتصريح المجلس الدستوري المتعلق بإعلان الشغور النهائي لمنصب رئيس الجمهورية تبعا لاستقالة الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة»، بحسب ما ذكر الإعلام الرسمي.

وتم خلال الجلسة «ترسيم رئيس مجلس الأمة عبد القادر بن صالح رئيسا للدولة لمدة أقصاها 90 يوما طبقا لأحكام المادة 102 من الدستور»، ولم يحصل تصويت خلال الجلسة.

وفور اعلان تزكيته، تعهد عبد القادر بن صالح البالغ من العمر 77 عاما، بـ«إعادة الكلمة للشعب في أقرب وقت»، داعيا إلى «العمل بكل جد وإخلاص» و«السعي لتطبيق الدستور».

وقال في كلمة له بعد تعيينه رسميا «إننا أمام واجب وطني جماعي يملي علي الجميع توفير أنسب وأنجع الظروف لإحاطة الفترة القصيرة القادمة، والإسراع وتدشين مرحلة جديدة في حياة الأمة عبر الاختيار الديموقراطي للشعب الجزائري وتقرير مصيره».

وأضاف «سأعمل على تحقيق الغايات الطموحة، وأني أهيب بكم في هذه الفترة للعمل بكل جد وإخلاص من أجل إعادة الكلمة في أقرب وقت للشعب لاختيار رئيسه وبرنامجه ورسم مستقبله».

وقال «فرض علي الواجب الدستوري في هذا الظرف تحمل مسؤولية ثقيلة»، معربا عن أمله في «تحقيق الغايات والطموحات التي ينشدها الشعب الجزائري».

ولم تشارك «حركة مجتمع السلم» الإسلامية المعارضة (34 نائبا من 462) في جلسة البرلمان، معتبرة حضورها «تثبيتا تلقائيا للسيد عبد القادر بن صالح كرئيس للدولة وهو موقف مخالف لمطالب الشعب المعبر عنه بوضوح في الحراك».

ويأتي تعيين بن صالح رئيسا مؤقتا تماشيا مع الدستور الجزائري إلا أن كثيرا من المحتجين يعترضون عليه نظرا لكونه جزءا من طبقة حاكمة تمسك بمقاليد السلطة في الجزائر منذ الاستقلال عن فرنسا عام 1962.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو ماذا سيكون رد فعل الجيش الجزائري الذي كانت له الكلمة الفصل في اجبار الرئيس بوتفليقة على التنحي بعد مطالبته بتطبيق المادة 102 من الدستور والتي تتمحور حول شغور الرئاسة، على تعيين بن صالح وعلى أي معارضة للقرار.

فقد أدار الفريق قايد صالح رئيس الأركان الجزائري بحرص عملية خروج بوتفليقة من المشهد بعد ستة أسابيع من المظاهرات التي كانت في أغلبها سلمية.

وأبدى قايد صالح دعمه للمحتجين الذين يريدون التخلص من كل فلول النظام المقربين من الحزب الحاكم والجيش وكبار رجال الأعمال وزعماء النقابات العمالية الذين ساعدوا بوتفليقة على البقاء في السلطة لعشرين عاما.

بن صالح.. ظل بوتفليقة وخامس رئيس مؤقت في تاريخ الجزائر

عواصم ـ وكالات: أصبح رئيس مجلس الأمة عبدالقادر بن صالح، خامس شخصية تعيّن رئيسا مؤقتا للبلاد منذ استقلال الجزائر عن فرنسا عام 1962. وتعد هذه المرة الخامسة في تاريخ الجزائر المستقلة، التي يتم فيها إقرار مرحلة انتقالية لتجاوز أزمات داخلية، وتسند رئاسة الدولة لشخصية من البرلمان أو من خارجه. البداية كانت في العام 1979، عندما تولى رئيس البرلمان آنذاك رابح بيطاط قيادة البلاد لمدة 45 يوما، بعد وفاة الرئيس الراحل هواري بومدين، وإلى غاية انتخاب حزب «جبهة التحرير الوطني» الحاكم (الحزب الواحد آنذاك) الراحل الشاذلي بن جديد رئيسا للجمهورية. وعام 1992، استقال الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد تحت ضغط أزمة أمنية وسياسية متصاعدة، وتولى محمد بوضياف رئاسة الدولة مؤقتا، قبل اغتياله في 26 يونيو من العام نفسه، من قبل أحد حراسه الشخصيين.

ووسط تصاعد الأزمة الأمنية وتجميد العمل بالدستور من قبل الجيش، تولى الرئيس الراحل علي كافي رئاسة الدولة مؤقتا خلفا لمحمد بوضياف بين 2 يوليو 1992 ويناير 1994، قبل أن يترك مكانه لوزير الدفاع آنذاك اليامين زروال.

وقاد زروال البلاد رئيسا مؤقتا لها إلى غاية نوفمبر 1995 حين انتخب رئيسا للجمهورية لولاية من خمس سنوات.

ويعتبر بن صالح من نتاج نظام الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة، حيث كان حليفا مخلصا له وممثلا ديبلوماسيا عنه في المناسبات التي لم يتمكن بوتفليقة من حضورها منذ اصابته بالجلطة الدماغية. وبن صالح من مواليد نوفمبر 1941 بقرية في تلمسان القريبة من الحدود المغربية. التحق بجيش التحرير الوطني الذي كان يقاتل الاستعمار الفرنسي (1954 ـ 1962)، وهو في عمر 18 سنة، وكانت الدعاية السياسية من بين مهامه. وبعد الاستقلال عام 1962 انتقل الى دمشق لدراسة الحقوق. ويعد من أقدم وجوه النظام القائم، حيث تولى رئاسة البرلمان العام 1997، أي قبل وصول بوتفليقة إلى الحكم عام 1999. واستهل بن صالح حياته العملية منتصف الستينيات، في المجال الصحافي ليصبح مديرا لجريدة «الشعب» الحكومية، ومراسلا لجريدتي «المجاهد الأسبوعي» و«الجمهورية» الحكوميتين. تدرج «بن صالح» في المسؤوليات إلى أن وصل لمنصب الرجل الثالث في الدولة، عندما انتخب رئيسا لـ«المجلس الشعبي الوطني» في الفترة من 1997 إلى 2002.

في العام 2001، اشتد الخلاف بين بوتفليقة ورئيس مجلس الأمة آنذاك، بشير بومعزة، وعزل الأخير من منصبه، ليخلفه بن صالح، صيف 2002.

ومنذ ذلك التاريخ، يشغل «بن صالح» منصب الرجل الثاني في الدولة. وعقب إصابة بوتفليقة بجلطة دماغية عام 2013، بات بن صالح الممثل الشخصي لبوتفليقة في المحافل الإقليمية والدولية، وبالأخص في دورات جامعة الدول العربية.

وبعد ظهور أحداث «الربيع العربي» عام 2011، عين بوتفليقة رئيس مجلس الأمة «بن صالح»، على رأس هيئة المشاورات الوطنية، تمهيدا لإصلاحات سياسية واقتصادية. عندما دخل حزب التجمع الوطني الديموقراطي في أزمة عاصفة عام 2012، انتهت باستقالة أمينه العام الحالي أحمد أويحيى، استدعي «بن صالح» لتولي رئاسة الحزب بالنيابة. ثم انتخب في مؤتمر استثنائي للحزب عام 2013، أمينا عاما له، قبل أن يقدم استقالته في 2015، فاسحا المجال أمام عودة أحمد أويحيى.

واشنطن ولندن تدعوان إلى انتقال سياسي

الجيش السوداني ينقلب على المحتجين: التظاهرات خطر ولدينا تعليمات بفضها

آلاف المحتجين خلال اعتصامهم امام مقر قيادة الجيش في الخرطوم امس (رويترز)

لمشاهدة الفيديو

عواصم ـ وكالات: شهدت الاحتجاجات السودانية تطورات لافتة أمس مع دعوة الشرطة المواطنين إلى التوحد من أجل «توافق يعزز الانتقال السلمي للسلطة»، وطلبت من قواتها عدم التعرض للتجمعات السلمية، فيما تواصل اعتصام المحتجين المطالبين بتنحي الرئيس عمر البشير، لليوم الرابع على التوالي أمام المجمع الأمني في الخرطوم.

بيد أن الجيش السوداني الذي كان يحمي المتظاهرين حتى الآن، قال إنه يفهم «دوافع التظاهرات لكنها باتت تشكل خطرا على البلاد، مؤكدا صدور تعليمات بفضها وفقا للقانون». ودعت الشرطة السودانيين إلى التوحد من أجل «توافق يعزز الانتقال السلمي للسلطة»، وطلبت من قواتها عدم التعرض للمحتجين السلميين.

وقال الناطق الرسمي باسم الشرطة في بيان: «بعد اطلاع هيئة الإدارة على تطورات الأحداث الأمنية والجنائية في البلاد، أصدرت توجيهاتها لكل قوات الشرطة بالمركز والولايات بعدم التعرض للمواطنين والتجمعات السلمية، وأن تتوجه للقيام بواجباتها في حفظ الأرواح والممتلكات ومنع الجريمة وتنظيم المرور وإجراءات السلامة العامة».

وناشدت هيئة إدارة الشرطة «المواطنين مراعاة السلمية والبعد عن التخريب».

وختم البيان: «نسأل الله أن يحفظ بلادنا آمنة مطمئنة وأن يجنبنا الفتن ويوحد كلمة أهل السودان إلى رشد وتوافق يعزز الانتقال السلمي للسلطة واستقرار البلاد».

من جهته، قال اللواء أحمد خليفة الشامي الناطق الرسمي باسم الجيش السوداني، إن التعليمات صدرت بفض الاعتصام وفق القانون.

وأضاف الشامي في مداخلة مع قناة «العربية الحدث» الإخبارية أن التظاهرات دوافعها معروفة وباتت تشكل الآن خطرا على البلاد.

وأرجع حدوث إصابات في صفوف المتظاهرين والجيش إلى مجموعات وصفها بالمندسة أطلقت النار من وسط المحتجين، لافتا إلى أن فض الاعتصام تم بواسطة الأجهزة الأمنية نافيا حصول خلافات بين القوات المسلحة والأمنية.

وأكد الشامي أن المسائل السياسية ليست من اختصاص القوات المسلحة، أما فيما يتعلق بانحياز القوات المسلحة للشعب فهو باب الدفاع عن الوطن بكل مكوناته.

جاء ذلك في وقت واصل آلاف المتظاهرين المناهضين للرئيس عمر البشير الاعتصام لليوم الرابع على التوالي خارج مقر القيادة العامة للجيش، فيما فشلت قوات الأمن في فض الاعتصام بعد تدخل الجيش لحماية المحتجين للمرة الثانية خلال 24 ساعة، بالتزامن مع دعوة تجمع المهنيين القوات المسلحة لمفاوضات تبحث ترتيبات الانتقال السياسي.

وأطلق عناصر من جهاز الأمن والمخابرات الوطنية وشرطة مكافحة الشغب الرصاص والغاز المسيل للدموع في محاولة فاشلة لتفريق المتظاهرين.

من جهتها، أعلنت لجنة أطباء السودان المركزية امس مقتل 6 ضحايا بينهم ثلاثة من أفراد الجيش وكادر طبي وذلك برصاص قوة الأمن التي حاولت فض الاعتصام واشتبكت مع عناصر من الجيش.

من جهة أخرى، ترأس الرئيس عمر البشير، اجتماعا للمكتب القيادي لحزب المؤتمر الوطني الحاكم الذي يتزعمه.

وأفادت وكالة الأنباء السودانية الرسمية «سونا» امس بأن الاجتماع انعقد مساء امس الأول حيث اكد البشير خلاله ان «حفظ الأمن والاستقرار أولوية وأن الشعب السوداني يستحق الطمأنينة».

وقال إن السودان «سيعبر الأزمة أكثر قوة وتماسكا، مشيرا لأهمية استخلاص العبر والدروس».

الى ذلك، اعتبرت سفارات الولايات المتحدة وبريطانيا والنرويج في بيان مشترك أنه آن الأوان للسلطات السودانية لكي تعرض «خطة انتقال سياسي تحظى بمصداقية» في مواجهة التظاهرات ضد النظام التي تشهدها البلاد منذ أشهر.

وكانت «الخارجية الأميركية»، قد دعت في وقت سابق من امس الحكومة السودانية إلى وقف استخدام العنف ضد المتظاهرين الذين يطالبون برحيل الرئيس البشير.

وقال تيبور ناغي مساعد وزير الخارجية للشؤون الأفريقية: «ندعو حكومة السودان إلى وقف كل أشكال العنف ضد المتظاهرين، بما في ذلك الاعتصام الحالي».

وحذر من أن «أي قرار باستخدام العنف ضد المدنيين في الأيام القادمة سيؤثر على كل نواحي العلاقات الثنائية مع حكومة السودان».

وأشاد ناغي بسلمية التظاهرات التي انطلقت احتجاجا على الأوضاع الاقتصادية قبل نحو أربعة أشهر «خاصة في ظل القمع العنيف من قبل بعض المؤسسات الأمنية بحكومة السودان».

رئيس «النواب»: حفتر «أخذ التكليف» منّا لتحرير العاصمة

العنف يؤجّل المصالحة الوطنية الليبية لأجل غير مسمى

مقاتل من قوات مصراته الداعمة لحكومة الوفاق يتخذ موقعه الدفاعي بمعسكر قرب طرابلس أمس (رويترز)

عواصم ـ وكالات: أعلن الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا غسان سلامة إرجاء ملتقى المصالحة الوطنية بين الأطراف الليبية الذي كان من المرتقب عقده من 14 الى 16 الجاري الى أجل غير مسمى، بسبب المعارك في جنوب العاصمة طرابلس.

وقال سلامة امس «لا يمكن لنا أن نطلب الحضور للملتقى والمدافع تضرب والغارات تشن».

وقد استؤنفت المعارك جنوب العاصمة في جسر بن غشير ووادي الربيع، بحسب مصدر أمني في طرابلس.

ويعلن الجانبان المتحاربان، قوات حكومة الوفاق الوطني وقوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر، يوميا عن تحقيق «تقدم»، لكن لا يبدو حتى الآن أن أيا منهما تمكن من ترجيح الكفة لصالحه في هذه المعارك.

وفي السياق نفسه، شدد رئيس مجلس الأمن الدولي السفير الألماني كريستوف هويسجن على «عدم وجود حل عسكري للأزمة في ليبيا»، مشيرا إلى أن الوضع بات «مأساويا».

من جهة أخرى، كلف رئيس حكومة الوفاق الوطني الليبية فايز السراج المدعي العسكري بإعداد مذكرات اعتقال بحق المتورطين في الهجوم على العاصمة طرابلس.

وقال محمد عماري زايد عضو المجلس الرئاسي للحكومة المعترف بها دوليا، لقناة «ليبيا بانوراما» امس إن «مجلس الوزراء كلف وزارات المالية والداخلية والدفاع بمراجعة قوائم مرتبات المنتسبين للقوات المعتدية لإيقافها».

وأشار إلى أن «القائد الأعلى فايز السراج ومجلس الوزراء كلفا الداخلية بالمداهمة والقبض على الخلايا النائمة في طرابلس».

من جهته، قال عقيلة صالح رئيس مجلس النواب الليبي إن المجلس بصدد إصدار قانون بإعلان رئيس مؤقت للبلاد، لافتا إلى أنه يوجد إعلان دستوري بالفعل في ليبيا، يحدد المؤسسات وكيفية انتخاب الرئيس والبرلمان.

وأوضح صالح في تصريحات لقناة «إكسترا نيوز» الإخبارية امس أن الجيش الليبي «أخذ التكليف» من البرلمان الشرعي ونوابه بشأن معركة تحرير طرابلس، معتبرا أن الجيش «يطبق الدستور بملاحقة المجموعات المسلحة وطردها من العاصمة».

واكد أن «الجيش الليبي لم يذهب إلى طرابلس للسيطرة عليها وإنما لطرد المجموعات المسلحة وتحرير طرابلس، محذرا من خطورة أن تقوم هذه الجماعات الإرهابية بحكم ليبيا، فهذا أمر لا يصح».

ميدانيا، أعلن عضو المكتب الإعلامي لعملية «بركان الغضب» التي أطلقتها حكومة الوفاق، رضا عيسى توقف القتال في كل محاور جنوب طرابلس.

وقال عيسى لوكالة الأنباء الألمانية إن قوات الوفاق تستغل توقف الاشتباكات لتنظيم وإعادة ترتيب صفوفها، مشيرا إلى أنها فرضت سيطرتها على أجزاء عديدة جنوب العاصمة، كمناطق الكريمية والعزيزية، وكذلك مطار طرابلس الدولي، ومعسكرا الصواريخ واليرموك بمنطقة خلة الفرجان وأجزاء كبيرة من منطقة وادي الربيع.

ولفت إلى تمركز قوات حفتر في منطقة عند جسر سوق الأحد المؤدي لمدينة قصر بن غشير.

وتجددت الاشتباكات بين قوات حكومة الوفاق ومسلحي الجيش الليبي عند محور «وادي الربيع» جنوب طرابلس، كما تصاعدت عمليات القصف الجوي المتبادل بين الجانبين.

واستهدف الطيران الحربي التابع لحفتر تمركزات لقوات الوفاق بمحيط مطار طرابلس الدولي.

وفي المقابل، استهدف الطيران الحربي التابع لحكومة الوفاق تمركزات لقوات حفتر في منطقة سوق الخميس جنوبي طرابلس.

وفي السياق ذاته، ذكرت وسائل إعلام محلية بأن طيران تابع للوفاق استهدف ايضا 7 شاحنات نقل وقود بمنطقة الشويرف، التي تقع وسط البلاد على بعد أكثر من 400 كم من طرابلس، وذلك بهدف قطع خطوط الإمداد عن قوات حفتر.